الهباش يحذر من عواقب استمرار انتهاكات المستوطنين لقدسية المسجد الأقصى

رام الله- الحياة الجديدة- أدان قاضي قضاة فلسطين، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، محمود الهباش، قيام مجموعات من المستوطنين باقتحام باحات المسجد الأقصى المبارك، بحماية قوات الاحتلال، ورفع الأعلام الإسرائيلية في ساحاته الطاهرة، في سلوك استفزازي وعدواني يمثل انتهاكاً صارخاً لقدسية المسجد الأقصى المبارك ولمشاعر أكثر من مليارَي مسلم حول العالم.

وأكد الهباش في بيان، أمس الأحد، أن هذه الممارسات الخطيرة تأتي في إطار سياسة ممنهجة تستهدف فرض وقائع جديدة في المسجد الأقصى المبارك، وتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، بما يشكل اعتداءً سافراً على حرمة أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، وانتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وحذر من أن استمرار هذه الاعتداءات والاستفزازات المتكررة من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين ينذر بعواقب وخيمة، ويهدد بتفجير الأوضاع في المنطقة، ويؤجج مشاعر الغضب في العالم الإسلامي، بما ينعكس سلباً على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ودعا الهباش المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، والتحرك العاجل لوقف هذه الانتهاكات المتصاعدة، وتوفير الحماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة، وإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام الوضع التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى المبارك.

وحيا صمود أبناء شعبنا والمرابطين في مدينة القدس المحتلة، مشددًا على أن المسجد الأقصى المبارك سيبقى حقاً خالصاً للمسلمين، وأن محاولات تغيير هويته أو المساس بمكانته الدينية والتاريخية محكومة بالفشل مهما بلغت التحديات.

اقتحموا الأقصى ورفعوا علم دولة الاحتلال في باحاته

إصابة طالبة دعسًا جنوب نابلس وتصاعد اعتداءات المستوطنين على المدارس والطلبة والممتلكات

محافظات - الحياة الجديدة- وفا - أصيبت طالبة مدرسة، أمس الأحد، بعد أن دهسها مستوطن أثناء توجهها إلى مدرستها في بلدة اللبن الشرقية جنوب نابلس، في وقت صعّد فيه المستوطنون اعتداءاتهم في عدد من محافظات الضفة الفلسطينية المحتلة، مستهدفين مدارس وطلبة ومركبات المواطنين والأراضي الزراعية، وموقعين أضراراً مادية واسعة.

وأصيب الطالبة يمامة عبد المؤمن أحمد عبد الله، من سكان قرية عمورية وطالبة في الصف الحادي عشر بمدرسة اللبن الثانوية، بجروح مختلفة، بعدما أقدم مستوطن على دعسها على الشارع الرئيس في بلدة اللبن الشرقية جنوب نابلس أثناء توجهها إلى مدرستها.

وأفادت مصادر أمنية ومحلية بأنه جرى نقل الطالبة إلى أحد مستشفيات رام الله لتلقي العلاج.

وفي محافظة رام الله والبيرة، اقتحم مستوطنون مدرسة خاصة قيد الإنشاء في قرية رمون شرق المحافظة، وحطموا وسرقوا محتويات ومعدات من داخلها.

وأوضح مسؤول موقع الإنشاء على مناصرة أن المستوطنين هاجموا المدرسة الأميركية الواقعة على الأطراف الجنوبية الغربية للبلدة، وخلعوا عدداً كبيراً من الأبواب وسرقوا معدات وأجهزة مختلفة.

وأضاف أن الاعتداء شمل تحطيم 40 باباً خشبياً وثلاث بوابات معدنية، وسرقة نظام كاميرات المراقبة ومولدات كهرباء ومعدات أخرى، مقدراً حجم الخسائر بنحو 80 ألف دولار.

وأشار إلى أن هذا الاعتداء هو الثالث الذي تتعرض له المدرسة خلال أيام قليلة، مؤكداً أن تكرار الهجمات المنطلقة من بؤرة استيطانية مجاورة يهدف إلى منع افتتاح هذا الصرح التعليمي.

وفي السياق ذاته، اقتحم مستوطنون تجمع أبو فزاع الكعابنة شرق بلدة الطيبة شرق رام الله، وأطلقوا قطعاناً من الجمال داخل أراضي المواطنين المزروعة، ما ألحق أضراراً بالمحاصيل والممتلكات.

وأوضحت منظمة البيدر الحقوقية أن التجمعات البدوية في المنطقة تتعرض لاقتحامات متكررة من مجموعات من المستوطنين المسلحين، في إطار سياسات التهجير القسري التي تستهدف الوجود الفلسطيني.

وفي محافظة أريحا والأغوار، هاجم مستوطنون مركبات المواطنين على طريق المعرجات شمال غرب المدينة، وألقوا الحجارة باتجاهها، ما تسبب بعرقلة حركة السير وإجبار عدد من السائقين على العودة وسلوك طرق بديلة.

وفي محافظة بيت لحم، لاحق مستوطنون طلبة مدرسة كيسان شرق المحافظة أثناء عودتهم إلى منازلهم، ما أثار حالة من الخوف والهلع في صفوفهم.

وأفاد مصدر محلي بأن المستوطنين صعّدوا خلال الفترة الأخيرة من اعتداءاتهم على طلبة المدرسة عبر ملاحقتهم ومحاولة دعسهم، الأمر الذي أدى سابقاً إلى إصابة عدد منهم.

واقتحم عشرات المستوطنين، باحات المسجد الأقصى المبارك، بحماية شرطة الاحتلال، وقاموا برفع أعلام دولة الاحتلال.

وأفادت مصادر محلية، بأن المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى على شكل مجموعات من باب المغاربة، وأدوا طقوسا تلمودية عنصرية، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، ورفعوا علم الاحتلال في محيط مسجد قبة الصخرة ورددوا النشيد الإسرائيلي، بحماية من شرطة الاحتلال.

الأردن يدين اقتحام مستوطنين للمسجد الأقصى ويحذر من تداعيات الانتهاكات المتواصلة

عمان- وفا- أدانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين اقتحام مستوطنين المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، أمس الأحد، وقيامهم بتصرفات عبثية استفزازية برفع الأعلام الإسرائيلية وترديد أناشيد داخل باحاته، تحت حماية شرطة الاحتلال، واعتبرتها خرقا فاضحا للقانون الدولي وتصعيدا مدانا واستفزازا غير مقبول، يجب أن يتوقف فورا.

وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير فؤاد المجالي، رفض المملكة المطلق وإدانتها الشديدة استمرار الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وما يرافقها من استفزازات، باعتباره انتهاكا صارخا للوضع التاريخي والقانوني القائم فيه ومحاولة مرفوضة لتقسيمه زمانيا ومكانيا وتدنيسا لحرمته، مشددا أن لا سيادة لإسرائيل على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وحذر المجالي من مغبة وعواقب استمرار هذه الانتهاكات والاستفزازات، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم يلزم إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال وقف جميع ممارساتها غير المسؤولة وانتهاكاتها المستمرة تجاه المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ووقف الإجراءات الأحادية في الضفة الغربية المحتلة.

وجدد المجالي التأكيد بأن المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته البالغة 144 دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه.

فقد هوية

أعلن أنا بيان صالح طالب سويدات عن فقد بطاقة الهوية الشخصية التي تحمل الرقم 402077093 الرجاء ممن يجدها تسليمها لاقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

فقد هوية

أعلن أنا أمل علي محمد مرداوي عن فقد بطاقة الهوية الشخصية التي تحمل الرقم 404249955 الرجاء ممن يجدها تسليمها لاقرب مركز شرطة وله جزيل الشكر.

31/5 د

دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة بداية رام الله

إعلان تبليغ بالنشر صادر عن دائرة تنفيذ رام الله في الملف التنفيذي رقم (3764/2026)

إلى المحكوم عليهم : 1 - ابراهيم طاهر بكر التميمي -2 بشار طاهر بكر التميمي.
نعلمك أن المحكوم له لها ليث محمود عبد الله دار على وكيله المحامي محمود مصلح.
حضر وكيل الجهة المحكوم لها إلى دائرتنا وطرحت للتنفيذ حكم محكمة صلح رام الله رقم (1956/2024) والمتضمن بإزالة الشيوع في قطعة الأرض موضوع الدعوى والتي تحمل الرقم (1) حوض رقم (33) البطحة من اراضي بني زيد الغربية بيت ريما قضاء رام الله وذلك من خلال بيعها في المزاد العلني بمعرفة دائرة تنفيذ رام الله على أن لا تقل المزايدة عن الثمن المقدر وفق تقرير الخبرة (المبرز م/ 2) وعلى أن يوزع ثمنها بين الشركاء كل بنسبة حصته في سند التسجيل لذا يتوجب عليكم مراجعة دائرة التنفيذ خلال 14 يوم من نشر هذا الإعلان لابداء أي اعتراض وبعكس ذلك سيتم السير بإجراء التنفيذ حضوريا بحقك وعلى ذلك تم إجراء تبليغك بالنشر حسب الأصول والقانون.

مأمور التنفيذ

31/5 د

دولة فلسطين
ديوان قاضي القضاة – محكمة رام الله والبيرة الشرعية

إعلان تبليغ حكم غيابي صادر عن محكمة رام الله والبيرة الشرعية في الدعوى أساس 1433/2024

إلى المدعى عليه : محمد ميكائيل رمضان أبو صقر / من غزة / ومجهول محل الإقامة في السويد وليس له محل إقامة في البلاد.
أعلمك أنه وبتاريخ 29/4/2026م، وفي الدعوى أساس 1433/2024، وموضوعها تفريق للنزاع والشقاق، المقامة عليك من قبل زوجتك المدعية نوال نادر عبد اللطيف عزيز وكيلتها المحامية ميسون حلبية ، قد صدر القرار التالي : بناء على الدعوى والطلب، وبالبينتين الخطية المبرزة والشخصية المستمعة المقنعة، وتقرير الحكمين الموافق للأصول ، وتوفيقاً للإيجاب الشرعي ، وسنداً للمواد 1818 من المجلة ، و 67 و 75 من قانون أصول المحاكمات الشرعية ، و132 و 133 من قانون الأحوال الشخصية ، فقد حكمت بمقتضى قرار الحكمين بالتفريق بين المدعية (نوال) المذكورة وزوجها الداخل بها بصحيح العقد الشرعي المدعى عليه (محمد) المذكور بطلقة أولى بائتة بينونة صغرى للنزاع والشقاق المستحكم، وحكمت للمدعية على المدعى عليه بمبلغ وقدره (سبعة آلاف 7000 دينار أردني مما تستحقه عليه من كامل مهرها المسجل لها في وثيقة عقد زواجها منه، وذلك بعد أن قرر الحكمان نسبة الإساءة من الزوج المدعى عليه المذكور (85٪) ، ونسبة الإساءة من الزوجة المدعية المذكورة (15٪)، وأن عليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه أدناه ، وأنها لا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين ما لم تكن مسبوقة منه بطلقتين ، وقررت التأشير بمضمون هذا الحكم على عقد زواجهما رقم C/175/2023، الصادر عن بعثة دولة فلسطين في النرويج بتاريخ 14/8/2023م، وقررت تضمين كل من الطرفين المتداعيين الرسوم والمصاريف القانونية بحسب نسبة الإساءة المقررة على كل واحد منهما ، حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف وتابعاً له موقوف النفاذ على تصديقه استئنافاً ، أفهم علناً حسب الأصول ، تحريراً في 12/11/1447هـ، وفق 29/4/2026م.
وعليه فقد جرى تبليغك ذلك حسب الأصول .

قاضي محكمة رام الله والبيرة الشرعية

31/5 د

دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله

(((20650427)))

صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 1441/2025 حقوق

الى المدعى عليه : (1) رضا محمود ابراهيم ياسين - هوية (947925764) .
يقتضي حضورك إلى محكمة صلح رام الله الجلسة يوم الإثنين الموافق 13/07/2026 الساعة 9:1 للنظر في دعوى حقوق رقم 1441/2025 والتي اقامها عليك المدعي رياض عودة سالم حجه - هوية رقم : 935580712 - العنوان : رام الله - رام الله .... - وكيله المحامي حسين كاظم حسين بيت عطية بدعوى وموضوعها المطالبة بمبلغ مالي، بقيمة غير مقدرة
ويمكنك الحضور الى قلم المحكمة الإستلام اوراق الدعوى . اللائحة ومرفقاتها
ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال 30 يوم من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر بالصحف المحلية عملا بالمادة (62) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001
وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك سوف يتم السير بالدعوى وفق أحكام القانون.

31/5 د

دولة فلسطين
ديوان قاضي القضاة – دائرة تنفيذ محكمة رام الله والبيرة الشرعية

مذكرة تبليغ تنفيذ حكم صادرة عن دائرة تنفيذ رام الله والبيرة الشرعية في الملف التنفيذي أساس 840/2025

المحكوم عليه جميل عبد المجيد جميل حمايل / مجهول محل الاقامة في تونس وآخر محل اقامة له في البلاد في كفر مالك / وسط البلد / هوية رقم: 942308065
يجب عليك تنفيذ مضمون الحكم الصادر عن محكمة رام الله والبيرة الشرعية بتاريخ 09/10/2025م ويحمل الرقم 640/331/687 في الدعوى أساس 1052/2023 والذي موضوعه نفقة زوجة ، وذلك بدفع مبلغ (800) شيقل شهريا اعتباراً من 03/09/2023م ومبلغ (552) شيقل الرسوم والمصاريف القانونية المطروح لدى دائرتنا بالأساس التنفيذي رقم 840/2025 وذلك للمحكوم لها: ربا يعقوب محمد فقيه / من سكان كفر عقب هوية رقم (032716763)، وتقرر منحك المدة القانونية ثمانية أيام لتنفيذ هذا الحكم اعتبارا من تاريخ تبلغك هذا الاخطار في الجريدة الرسمية ، فإذا لم تنفذ مضمون هذا الحكم خلال المدة الممنوحة لك ، يجرى بحقك المقتضى القانوني ، وعليه صار تبليغك ذلك حسب الأصول تحريرا في 14 / ذو الحجة 1447هـ وفق 31/05/2026م.

مأمور التنفيذ

31/5 د

دولة فلسطين – الرقم : 2022/1986
السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله

(((20585194)))

اعلان تبليغ حكم بالنشر صادر عن محكمة صلح رام الله

إلى المدعى عليه : (1) يعقوب سايا خليل ساحوري ، (2) جاد سايا خليل ساحوري ، (3) ناريمان سايا خليل ساحورية ، (4) سامي بسام سايا ساحورية ، (5) سهيل بسام سايا ساحورية ، (6) سابا بسام سابا ساحورية، (7) غريس بسام سايا ساحورية رام الله رام الله ..... عمارة حنانيا وخراز ط3.
أود إعلامك بأن محكمة صلح رام الله أصدرت ضدك حكم في الدعوى رقم (1986/2022) حقوق و المقامة عليك من قبل المدعي: ريم موسى ابراهيم طوطح - هوية رقم : 410418610 - العنوان : رام الله - رام الله .... - وكيله المحامي : ادهم مشهور ربحي فار ، يزن يوسف جمعة عواد - هوية رقم .....
وهذا نصه :
الحكم
الصادر عن محكمة صلح رام الله المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم الشعب العربي الفلسطيني الهيئة الحاكمة القاضي السيدة ليندا ابو شخيدم .
الكاتب: اريج احمد
المدعيان: 1- ريم موسى ابراهيم طوطح بواسطة وكيلها العام جمال يوسف جمعه عواد بموجب الوكالة العامة رقم 23352/2021 عدل رام الله والمعطوفة على الوكالة العامه رقم 3650 المنظمة لدى سفارة فسطين في الولايات المتحدة.
2 - يزن يوسف جمعه عواد بواسطة وكيله العام جمال يوسف جمعه عواد بموجب وكانة عامه رقم 23207/2021 عدل رام الله وكيلهما المحامي ادهم الفار / رام الله
المدعى عليهم : -1 يعقوب سابا خليل ساحورية / رام الله وكيله المحامي حنا حنانيا / رام الله
2- جاد سابا خليل ساحورية 3- ناريمان سايا خليل ساحورية - سامي بسام سابا ساحورية 5- سهيل بسام سابا ساحورية
6 - سابا بسام سابا ساحورية 7- غريس بسام سابا ساحورية 8 - ميسون بسام سابا ساحورية
موضوع الدعوى قسمة وازالة شيوع في قطعة اراض رقم 376 حوض رقم 12 الكرينعه من اراضي رام الله .
الوقائع
تقدم المدعيان بلائحة دعوى بواسطة وكيلهما وردت لقلم المحكمة بتاريخ 20/9/2022 وبلائحة دعوى معدلة بتاريخ 19/12/2024
موضوعها كما هو أعلاه تضمنت مايلي :
1. يملك المدعيان مع المدعى عليهم على الشيوع قطعة الأرض رقم 376 حوض الكرينعة رقم 12 من أراضي مدينة رام الله
والبالغة مساحتها 2246 متر مربع حيث تملك المدعية الأولى من قطعة الأرض الموصوفة 20 حصص من أصل 1440 ويملك المدعى عليه الثاني من قطعة الأرض الموصوفة 1100 من أصل 1440 من قطعة الأرض الموصوفة.
2. لم يتفق المدعيان مع المدعى عليهم على القسمة الرضائية لقطعة الأرض الموصوفة أعلاه ولذلك تقدم المدعيان بهذه الدعوى للغايات اجراء القسمة فيما بينهما وبين المدعى عليهم وازالة الشيوع في قطعة الأرض .
3. أن بقاء قطعة الأرض موضوع الدعوى على الشيوع ودون اجراء القسمة يلحق بالمدعيان الضرر ويعيق تصرفهما في حصصهم طالبا بالنتيجة ازالة الشيوع في قطعة الأرض موضوع الدعوى عن طريق القسمة وتعيين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة تقدم المدعى عليه الأول من خلال وكيله بلائحة جوابيه معدله جاء فيها :
1. يقر المدعى عليه الأول بما ورد في البند الثاني في لائحة الدعوى بخصوص انهم شركاء على الشيوع في قطعة الأرض وينفي انه لا علم لهم بنسبة حصص المدعية أوباقي الشركاء في قطعة الأرض موضوع الدعوى.
2. ينكر المدعى عليه الأول بما ورد في البند الثالث من لائحة الدعوى جملة وتفصيلا ويبدي بأن المدعية لم تقم بمطالبته بإجراء القسمة الرضائية على قطعة الأرض محل و أو موضوع الدعوى.
3. ينكر المدعى عليه الأول بما ورد في البند الربع من لائحة الدعوى جملة وتفصيلا.
2. بعد أن قامت المحكمة بالتدب الخبير سمير الشريف وتنقلك بدلالته وبرفقة وبمعرفة وكيل المدعيان ووكين المدعى عليه الأول لغايات إجراء الكشف الحسن على قطعة الأرض موضوع الأعوى وبعد إفهام الخبير بالدهمة الموكلة إليه وأدائه اليمين القانونية حيث تم تزويده بكل ما يلزم لإجراء أعمال الخبرة وإثر إعداده لتقرير الخبرة ودفع المدعيان لاتعاب الخبير حسب الاصول فقد تبين للمحكمة من خلال هذا التقرير (المبرز (2) أن قطعة الأرض موضوع الدعوى غير قابله لتقسمة بالنسبة الأصغر حصة ووفقا لتقرير الخبرة وتبين أن سعر المتر المربع الواحد لقطعة الأرض هو مبلغ (230 دينار اردني والقيمة الإجمالية لكامل قطعة الأرض موضوع الدعوى هو 16580 5 دينار اردني .
وبإنزال حكم القانون على الوقائع الثابتة تحد المحكمة .
أولا: إنها مختصة اختصاصاً نوعياً بنظر هذه الدعوى باعتبارها محكمة الصلح التي يقع في دائرتها العقار موضوع الدعوى سندا لأحكام المادة (7/1) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 وسندا لنص المادة 6 فقره 6 من القرار بقانون رقم 24 لسنة 2024 النافذ والمعدلة للمادة (39) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وتعديلاته. ثانيا: وسندا لما نصت عليه المادة (2/1) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 فإنه يحق لأي من الشركاء أن يطلب تقسيم الأراضي الأميرية والموقوفة والملفات والمستغلات الوقفية والأملاك والعقارات المشتركة ولا يحق لأي منهم أن يرفض هذا الطلب ولو كان هناك اتفاق سابق بينهم يقضي باستمرار الشيوع لوقت غير معير
ثالثاً وعملاً بأحكام المادة (4) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 فإنه يكفي في القسمة القضائية أن يطلبها أحد الشركاء حيث تتم هذه القسمة وفق الإجراءات المحددة في المادة (7) من ذات القانون.
وعليه ووفقا لنص المادة (2/2) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 وحيث تبين للمحكمة أن قطعة الأرض موضوع الدعوى غير قابلة للقسمة بالنسبة لأصغر حصة فلا يكون إزالة الشيوع فيها والحالة هذه إلا سبعها كاملة في المرد العلي وهذا ما نصت عليه المادة (9) من القانون انف الذكر والتي قضت انه وفي هذه الحالة تعرض القطعة للبيع في المزاد بمعرفة دائرة التنفيذ وبعد إتمام معاملة البيع يوزيع الثمن على الشركاء كل بنسبة حصته في سند التسجيل ونشير بهذا الصدد الى حكم محكمة النقض الموقرة رقم 34/2016 لذلك
القرر المحكمة الحكم بإزالة الشيوع في قطعة الأرض رقم (376) حوض رقم (12) الكريعه من أراضي مدينة رام الله وذلك من خلال بيعها في المزاد العلني بمعرفة دائرة تنفيذ رام الله على أن لا تقل المزايدة عن الثمن المقدر لها وفق تقرير الخبرة (السبرر (2) وعلى أن يوزع ثمنها بين الشركاء كل بنسبة حصته في سند التسجيل المبرز (1) وبذات الوقت وعملاً بأحكام المادة (12) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 إلزام أطراف هذه الدعوى بالرسوم والمصاريف واتعاب الخبرة ونفقات المزايدة والدلالة كل بنسبة حصته في سند التسجيل والزام المدعى عليهم بدفع مبلغ (100) دينار اردني أتعاب محاماة .
حكما حضورياً في مواجهة المدعى عليه الأول وبمثابة الحضوري في مواجهة باقي المدعى عليهم من الثاني وحتى صدر ولي عدداً باسم الشعب العربي الفلسطيني وأفهم في 30/9/2025.
وعملا بأحكام المادة (193) فقرة 2 من قانون أصول المحاكمات المدنية و التجارية رقم 2 لسنة 2001 يجوز لك تقديم استئناف خلال مدة 30 يوما من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر وبعكس ذلك يصار بالإجراءات وفق أحكام القانون.

31/5 د

دولة فلسطين – الرقم : 2022/1980
السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله

اعلان تبليغ حكمة بالنشر صادر عن محكمة صلح رام الله

إلى المدعى عليه : (1) جاد سايا خليل ساحورية ، (2) ناريمان سابا خليل ساحورية ، (3) سامي بسام سايا ساحورية ، (4) سهيل بسام سابا ساحورية ، (5) سابا بسام سابا ساحورية، 6) غريس بسام سابا ساحورية ، 97 مسون بسام سابا ساحورية رام الله رام الله ..... عمارة حنانيا وخراز // ط3
عليك من قبل المدعي:
أود إعلامك بأن محكمة صلح رام الله أصدرت ضدك حكم في الدعوى رقم (1980/2022) حقوق و المقامة عليك من قبل المدعي: ريم موسى ابراهيم طوطح - هوية رقم : 410418610 - العنوان : رام الله - رام الله .... - وكيله المحامي: ادهم مشهور ربحي فار ، يزن يوسف جمعة عواد - هوية رقم .....
وهذا نصه :
الحكم
الصادر عن محكمة صلح رام الله المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم الشعب العربي الفلسطيني الهيئة الحاكمة القاضي السيدة ليندا ابو شخيدم .
الكاتب: اريج احمد
المدعيان: 1- ريم موسى ابراهيم طوطح بواسطة وكيلها العام جمال يوسف جمعه عواد بموجب الوكالة العامة رقم 23352/2021 عدل رام الله والمعطوفة على الوكالة العامه رقم 3650 المنظمة لدى سفارة فسطين في الولايات المتحدة.
2 - يزن يوسف جمعه عواد بواسطة وكيله العام جمال يوسف جمعه عواد بموجب وكانة عامه رقم 23207/2021 عدل رام الله وكيلهما المحامي ادهم الفار / رام الله
المدعى عليهم : -1 يعقوب سابا خليل ساحورية / رام الله وكيله المحامي حنا حنانيا / رام الله
2- جاد سابا خليل ساحورية 3- ناريمان سايا خليل ساحورية - سامي بسام سابا ساحورية 5- سهيل بسام سابا ساحورية
6 - سابا بسام سابا ساحورية 7- غريس بسام سابا ساحورية 8 - ميسون بسام سابا ساحورية
موضوع الدعوى قسمة وازالة شيوع في قطعة اراض رقم 376 حوض رقم 12 الكرينعه من اراضي رام الله .
الوقائع
تقدم المدعيان بلائحة دعوى بواسطة وكيلهما وردت لقلم المحكمة بتاريخ 20/9/2022 وبلائحة دعوى معدلة بتاريخ 19/12/2024
موضوعها كما هو أعلاه تضمنت مايلي :
1. يملك المدعيان مع المدعى عليهم على الشيوع قطعة الأرض رقم 376 حوض الكرينعة رقم 12 من أراضي مدينة رام الله
والبالغة مساحتها 2246 متر مربع حيث تملك المدعية الأولى من قطعة الأرض الموصوفة 20 حصص من أصل 1440 ويملك المدعى عليه الثاني من قطعة الأرض الموصوفة 1100 من أصل 1440 من قطعة الأرض الموصوفة.
2. لم يتفق المدعيان مع المدعى عليهم على القسمة الرضائية لقطعة الأرض الموصوفة أعلاه ولذلك تقدم المدعيان بهذه الدعوى للغايات اجراء القسمة فيما بينهما وبين المدعى عليهم وازالة الشيوع في قطعة الأرض .
3. أن بقاء قطعة الأرض موضوع الدعوى على الشيوع ودون اجراء القسمة يلحق بالمدعيان الضرر ويعيق تصرفهما في حصصهم طالبا بالنتيجة ازالة الشيوع في قطعة الأرض موضوع الدعوى عن طريق القسمة وتعيين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة تقدم المدعى عليه الأول من خلال وكيله بلائحة جوابيه معدله جاء فيها :
1. يقر المدعى عليه الأول بما ورد في البند الثاني في لائحة الدعوى بخصوص انهم شركاء على الشيوع في قطعة الأرض وينفي انه لا علم لهم بنسبة حصص المدعية أوباقي الشركاء في قطعة الأرض موضوع الدعوى.
2. ينكر المدعى عليه الأول بما ورد في البند الثالث من لائحة الدعوى جملة وتفصيلا ويبدي بأن المدعية لم تقم بمطالبته بإجراء القسمة الرضائية على قطعة الأرض محل و أو موضوع الدعوى.
3. ينكر المدعى عليه الأول بما ورد في البند الربع من لائحة الدعوى جملة وتفصيلا.
2. بعد أن قامت المحكمة بالتدب الخبير سمير الشريف وتنتقلك بدلالته وبرفقة وبمعرفة وكيل المدعيان ووكين المدعى عليه الأول لغايات إجراء الكشف الحسن على قطعة الأرض موضوع الأعوى وبعد إفهام الخبير بالدهمة الموكلة إليه وأدائه اليمين القانونية حيث تم تزويده بكل ما يلزم لإجراء أعمال الخبرة وإثر إعداده لتقرير الخبرة ودفع المدعيان لاتعاب الخبير حسب الاصول فقد تبين للمحكمة من خلال هذا التقرير (المبرز (2) أن قطعة الأرض موضوع الدعوى غير قابله لتقسمة بالنسبة الأصغر حصة ووفقا لتقرير الخبرة وتبين أن سعر المتر المربع الواحد لقطعة الأرض هو مبلغ (230 دينار اردني والقيمة الإجمالية لكامل قطعة الأرض موضوع الدعوى هو 16580 5 دينار اردني .
وبإنزال حكم القانون على الوقائع الثابتة تحد المحكمة .
أولا: إنها مختصة اختصاصاً نوعياً بنظر هذه الدعوى باعتبارها محكمة الصلح التي يقع في دائرتها العقار موضوع الدعوى سندا لأحكام المادة (7/1) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 وسندا لنص المادة 6 فقره 6 من القرار بقانون رقم 24 لسنة 2024 النافذ والمعدلة للمادة (39) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وتعديلاته. ثانيا: وسندا لما نصت عليه المادة (2/1) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 فإنه يحق لأي من الشركاء أن يطلب تقسيم الأراضي الأميرية والموقوفة والملفات والمستغلات الوقفية والأملاك والعقارات المشتركة ولا يحق لأي منهم أن يرفض هذا الطلب ولو كان هناك اتفاق سابق بينهم يقضي باستمرار الشيوع لوقت غير معير
ثالثاً وعملاً بأحكام المادة (4) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 فإنه يكفي في القسمة القضائية أن يطلبها أحد الشركاء حيث تتم هذه القسمة وفق الإجراءات المحددة في المادة (7) من ذات القانون.
وعليه ووفقا لنص المادة (2/2) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 وحيث تبين للمحكمة أن قطعة الأرض موضوع الدعوى غير قابلة للقسمة بالنسبة لأصغر حصة فلا يكون إزالة الشيوع فيها والحالة هذه إلا سبعها كاملة في المرد العلي وهذا ما نصت عليه المادة (9) من القانون انف الذكر والتي قضت انه وفي هذه الحالة تعرض القطعة للبيع في المزاد بمعرفة دائرة التنفيذ وبعد إتمام معاملة البيع يوزيع الثمن على الشركاء كل بنسبة حصته في سند التسجيل ونشير بهذا الصدد الى حكم محكمة النقض الموقرة رقم 34/2016 لذلك
القرر المحكمة الحكم بإزالة الشيوع في قطعة الأرض رقم (376) حوض رقم (12) الكريعه من أراضي مدينة رام الله وذلك من خلال بيعها في المزاد العلني بمعرفة دائرة تنفيذ رام الله على أن لا تقل المزايدة عن الثمن المقدر لها وفق تقرير الخبرة (السبرر (2) وعلى أن يوزع ثمنها بين الشركاء كل بنسبة حصته في سند التسجيل المبرز (1) وبذات الوقت وعملاً بأحكام المادة (12) من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة رقم (48) لسنة 1953 إلزام أطراف هذه الدعوى بالرسوم والمصاريف واتعاب الخبرة ونفقات المزايدة والدلالة كل بنسبة حصته في سند التسجيل والزام المدعى عليهم بدفع مبلغ (100) دينار اردني أتعاب محاماة .
حكما حضورياً في مواجهة المدعى عليه الأول وبمثابة الحضوري في مواجهة باقي المدعى عليهم قابلاً للاستئناف صدر ولي عدداً باسم الشعب العربي الفلسطيني وأفهم في 30/9/2025.
وعملا بأحكام المادة (193) فقرة 2 من قانون أصول المحاكمات المدنية و التجارية رقم 2 لسنة 2001 يجوز لك تقديم استئناف خلال مدة 30 يوما من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر وبعكس ذلك يصار بالإجراءات وفق أحكام القانون.

31/5 د

دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله

(((20704557)))

صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 815/2025 حقوق

الى المدعى عليه:(1) محمد محمود محمد داغر - هوية (411018484)
يقتضي حضورك إلى محكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 06/09/2026 الساعة 10:30 للنظر في دعوى حقوق رقم 815/2025 والتي اقامها عليك المدعي شركه ترست العالميه للتامين المساهمة المحدودة - سجل تسجيل رقم : 562601518 - العنوان : رام الله - رام الله .... - وكيله المحامي: احمد اسماعيل حسن دعيق بدعوى وموضوعها المطالبة بمبلغ مالي، بقيمة شيقل اسرائيلي 17489.0
ويمكنك الحضور الى قلم المحكمة الإستلام اوراق الدعوى اللائحة ومرفقاتها
ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال 30 يوم من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر بالصحف المحلية عملا بالمادة (62) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك سوف يتم السير بالدعوى وفق أحكام القانون.

31/5 د

دولة فلسطين
وزارة الاقتصاد

اعلان صادر عن مكتب مسجل الشركات

يعلن مكتب مسجل الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني بأن شركة أس دي كير للمستحضرات الطبية والمسجلة تحت الرقم 562593731 قد تقدمت الينا بطلب من اجل تغيير اسم الشركة من أس دي كير للمستحضرات والمستلزمات الطبية الى شركة أس دي كير الهندسية والطبية ومن لديه اي اعتراض مراجعة مكتب مسجل الشركات بخصوص هذا الاعلان.

مسجل الشركات / وزارة الاقتصاد الوطني

31/5 د

دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة تسوية رام الله والبيرة

(((20471114)))

صادرة عن محكمة تسوية رام الله والبيرة في الدعوى رقم 5306/2022 تسوية

إلى المعترض عليه : (1) بشار سامي يوسف علي (2) شادي سامي يوسف علي (3) محمد سامي يوسف علي (4) جهاد سامي يوسف علي (5) ايمان سامي يوسف علي (6) ديانا سامي يوسف علي (7) حنان سامي يوسف علي يقتضي حضورك إلى محكمة تسوية رام الله والبيرة الجلسة يوم الثلاثاء الموافق 07/07/2026 الساعة 9:0 للنظر في دعوى تسوية رقم 5306/2022 والتي اقامها عليك المدعي جمال موسى فايز اسعد - هوية رقم : 978490241 - العنوان : رام الله - بيتين - وكيله المحامي نائل علي احمد عاصي وموضوعها ملكية، بقيمة غير مقدرة
الموضوع: الاعتراض المقدم من قبل المعترض بتاريخ: 2020/1/8.
لدى محكمة تسوية اراضي سنجل والمتضمن اعتراضه على تسجيل قطعة الأرض
رقم (23) حوض(24)وادي غريب من اراضي سنجل، حيث تم تسجيل ما مقداره ثمانمائة متر (800) متر مربع في قطعة الارض المعترض عليها وهي بالاصل تخص قطع